

ملف المناصرة

ياسر ميرغني عبد الرحمن

Yasir Mirghani Abdalrahman

خارج الاحتجاز السودان

ياسر ميرغني صيدلي يرأس منظمة سودانية لحماية المستهلك، اعتُقل في أبريل/نيسان 2023 بتهم اختلاس مرتبطة بتمويل من الاتحاد الأوروبي يعود إلى عقد مضى. وأُفرج عنه بعد أسبوع من الاحتجاز قرب منطقة نزاع، بضمانة شخصية ومع بقاء التهم قائمة. وكان قد احتُجز من قبل عام 2015 وفي ديسمبر/كانون الأول 2022.

01
القضية في دقيقة

ياسر ميرغني صيدلي يرأس منظمة سودانية لحماية المستهلك، اعتُقل في أبريل/نيسان 2023 بتهم اختلاس مرتبطة بتمويل من الاتحاد الأوروبي يعود إلى عقد مضى. وأُفرج عنه بعد أسبوع من الاحتجاز قرب منطقة نزاع، بضمانة شخصية ومع بقاء التهم قائمة. وكان قد احتُجز من قبل عام 2015 وفي ديسمبر/كانون الأول 2022.

الحالة	تاريخ القبض	الدولة
خارج الاحتجاز	**11 أبريل/نيسان 2023**	**السودان**

التهم: خيانة الأمانة الجنائية بموجب المادة 177 من القانون الجنائي السوداني لسنة 1991، بادعاء اختلاس أموال من الاتحاد الأوروبي تُلقّيت في 2012

مطالبنا

نطالب السلطات بما يلي:

01 الرفع الفوري لتجميد الحسابات الشخصية والمؤسسية لياسر ميرغني عبد الرحمن.

02 سحب إجراءات تمويل الإرهاب أو غسل الأموال المستخدمة ذريعةً.

03 إعادة الحق في الوصول إلى الممتلكات والراتب والتراخيص المهنية.

02

الانتهاكات الموثقة

كل انتهاك والمعيار الدولي الذي يخالفه.

الاحتجاز التعسفيالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 9

التجميد التعسفي للأصولإعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادة 13

الحرمان من الرعاية الطبيةقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)، القواعد 24 إلى 27

ظروف احتجاز لاإنسانيةالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 10
قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)

المضايقة القضائيةإعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادتان 9 و12

03

مسار القضية

25 مايو/أيار 2015

اعتقال

احتجازه لدى جهاز الأمن بسبب حديثه عن الفساد

اعتقله عناصر جهاز الأمن والمخابرات الوطني في الخرطوم مع الناشطة نسرين علي مصطفى، واحتجزوه بمعزل عن العالم الخارجي، بعد حديثه في مقابلة صحفية عن فساد في السلع الاستهلاكية الأساسية.

7 يونيو/حزيران 2015

إفراج

إفراج جهاز الأمن عنه

أفرج عنه جهاز الأمن والمخابرات الوطني.

23 أكتوبر/تشرين الأول 2022

حل أو شطب المنظمة

إلغاء تسجيل جمعية حماية المستهلك السودانية

ألغت مفوضية العون الإنساني تسجيل الجمعية السودانية لحماية المستهلك وصادرت أصولها وأختامها ووثائقها، بسبب ادعاءات تتعلق بتمويل من الاتحاد الأوروبي تلقته في 2012.

8 ديسمبر/كانون الأول 2022

إفراج مشروط

اعتقاله واستجوابه والإفراج عنه بكفالة

اعتُقل واستُجوب بشأن الادعاءات نفسها، وأُفرج عنه بكفالة في اليوم نفسه. وأعلنت مفوضية العون الإنساني تقديم شكوى جنائية ضد إدارة الجمعية.

11 أبريل/نيسان 2023

اعتقال

اعتقال في الخرطوم

اعتقلت الشرطة السودانية ياسر ميرغني في منزله في الخرطوم وصادرت هاتفه المحمول. ووُجّهت إليه تهمة خيانة الأمانة الجنائية بموجب المادة 177 من القانون الجنائي لسنة 1991.

11 أبريل/نيسان 2023

الأمر بالحبس الاحتياطي

تحديد الكفالة بقيمة المنحة كاملة

حدّد قاضٍ الكفالة بمبلغ 264,875 يورو، وهو المبلغ نفسه للمنحة التي تلقتها الجمعية من الاتحاد الأوروبي في 2012. وتعذّر دفعُ المبلغ، فبقي ميرغني محتجزًا.

11 أبريل/نيسان 2023

توجيه اتهام

اتهامه بخيانة الأمانة الجنائية بموجب المادة 177

وجّهت نيابة مكافحة الفساد إليه تهمة خيانة الأمانة الجنائية بموجب المادة 177 من القانون الجنائي لسنة 1991، بشأن أموال من الاتحاد الأوروبي تلقتها الجمعية السودانية لحماية المستهلك في 2012.

15 أبريل/نيسان 2023

منع الرعاية الطبية

حرمانه من الأدوية وسط الاشتباكات

مع اندلاع اشتباكات مسلحة حول مكان الاحتجاز القريب من القيادة العامة للجيش في الخرطوم، حُرم ميرغني من الطعام الكافي ومن الأدوية التي يحتاج إليها.

18 أبريل/نيسان 2023

إفراج مشروط

الإفراج بضمانة شخصية

بعد سبعة أيام من الاحتجاز، أُفرج عن ياسر ميرغني بضمانة شخصية. وظلت التهم قائمة رسميًا.

04
القصة كاملة

تحديث، 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2026: رُوجع هذا السجل وفق أحدث المصادر. ياسر ميرغني طليق منذ 18 أبريل/نيسان 2023، حين أُفرج عنه بضمانة شخصية؛ ولم يُبلَّغ عن إسقاط تهمة خيانة الأمانة الجنائية أو محاكمته بها، ولا عن أي اعتقال لاحق.

الخلفية والعمل

ياسر ميرغني صيدلي ورئيس الجمعية السودانية لحماية المستهلك، وهي منظمة تأسست عام 1998. وتعمل الجمعية على حماية المجتمعات من انتهاكات الشركات ومكافحة الفساد في القطاع التجاري في السودان. وتدخّلت في قضايا تتعلق بالتلاعب بالأسعار والسلع غير الآمنة واستغلال شركات تعمل دون رقابة. وبعد انقلاب أكتوبر/تشرين الأول 2021، رفعت الجمعية دعوى على شركات الاتصالات بسبب قطع الإنترنت.

وفي مايو/أيار 2015، احتجزه جهاز الأمن والمخابرات الوطني قرابة أسبوعين بعد حديثه في مقابلة صحفية عن فساد في السلع الاستهلاكية الأساسية.

وميرغني أيضًا عضو في كونفدرالية منظمات المجتمع المدني، وهي ائتلاف يضم أكثر من خمسين منظمة حقوقية في أنحاء البلاد. وقد دعا الائتلاف إلى الانتقال الديمقراطي وسيادة القانون والمساءلة في السنوات التي أعقبت الإطاحة بالرئيس عمر البشير عام 2019.

القبض

في 11 أبريل/نيسان 2023، قبضت الشرطة السودانية على ياسر ميرغني في مسكنه بالخرطوم. وصادر الضباط هاتفه المحمول ونقلوه إلى نيابة مكافحة الفساد. ووجّهت إليه النيابة تهمة بموجب المادة 177 من القانون الجنائي السوداني لسنة 1991، التي تجرّم خيانة الأمانة. وادّعت التهمة أنه اختلس أموالًا تلقتها الجمعية السودانية لحماية المستهلك من الاتحاد الأوروبي عام 2012، أي قبل أكثر من عقد.

وحدّد قاضٍ الكفالة بمبلغ 264,875 يورو، وهو مبلغ يساوي تمامًا كامل قيمة منحة الاتحاد الأوروبي. ولم تستطع أسرة ميرغني تحمّل الكفالة، فبقي رهن الاحتجاز.

وفي 23 أكتوبر/تشرين الأول 2022، كانت مفوضية العون الإنساني قد ألغت تسجيل الجمعية السودانية لحماية المستهلك وصادرت أصولها بسبب الادعاءات نفسها. وفي 8 ديسمبر/كانون الأول 2022، اعتُقل واستُجوب وأُفرج عنه بكفالة في اليوم نفسه. وذكر محاموه لاحقًا أن مفوضية العون الإنساني، وهي الجهة الحكومية التي قدّمت الشكوى، سبق أن حاولت ملاحقة الجمعية وأعضائها قضائيًا لأسباب مماثلة. وحين أخفقت تلك المحاولات، أحيت المفوضية المسألة مستخدمة سجلات مالية من عام 2012.

ظروف الاحتجاز والصحة

احتُجز ميرغني في مركز الاحتجاز التابع لنيابة مكافحة الفساد قرب القيادة العامة للجيش في الخرطوم. وفي 15 أبريل/نيسان 2023، اندلعت اشتباكات عنيفة بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع شبه العسكرية، اجتاحت العاصمة. وكان مرفق الاحتجاز يقع في إحدى مناطق المواجهة الرئيسية.

وأصدر محامو الدفاع عنه بيانًا علنيًا يطالب بالإفراج الفوري عنه، محذرين من أن حياته في خطر جسيم مع اشتداد القتال حول المرفق. وفي الداخل، حُرم من الطعام الكافي. وحُرم أيضًا من دواء يحتاجه لحالة صحية لم يُكشف عن تفاصيلها.

الإفراج

في 18 أبريل/نيسان 2023، وبعد سبعة أيام من الاحتجاز، أفرجت السلطات السودانية عن ياسر ميرغني بضمان شخصي. ولم تُدفع أي كفالة. وظلت التهم قائمة رسميًا عند الإفراج عنه، ولم تُحسم القضية.

السياق القانوني والسياسي

جرت ملاحقة ياسر ميرغني على خلفية تعثّر الانتقال الديمقراطي في السودان. فبعد الانقلاب العسكري في 25 أكتوبر/تشرين الأول 2021، واجهت المؤسسات المدنية قمعًا متجددًا. وأصبحت منظمات المجتمع المدني، ولا سيما تلك التي حشدت خلال الثورة التي اندلعت بين 2018 و2019، هدفًا للمضايقة الإدارية وإلغاء التسجيل والإجراءات الجنائية.

ومفوضية العون الإنساني، التي قدّمت الشكوى ضد ميرغني، جهة

حكوميـة لهـا تـاريخ في تقييـد عمـل مجموعـات المجتمـع المـدني المسـتقلة. وتملـك المفوضيـة صلاحيـة الموافقـة علـى تسـجيل المنظمات غير الحكومية أو إلغائه، وقد استخدمت هذه الصلاحية لإسكات المجموعات المنتقدة لسياسات الدولة.

ووصف محامو ميرغني الملاحقة بأنها مضايقة قضائية تهدف إلى إسكات الجمعية السودانية لحماية المستهلك وترهيب قيادتها. ودفعوا بأن استخدام سجلات مالية عمرها عقد لبناء قضية جنائية يكشف الدوافع السياسية وراء التهم.

آخر مستجدات القضية امسحوا الرمز أو زوروا الصفحة: https://humena.org/ar/defenders/yasir-mirghani/

هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية منظمة غير حكومية توثّق أوضاع المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يستند هذا الملف إلى السجل العام للقضية في أرشيف المدافعين. الحالة كما هي مسجّلة في 18-04-2023. للإبلاغ عن خطأ: archive@humena.org